compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC لعام 2013

يحظر النشر حتى 7:30 (القاهرة) 3 أبريل 2013

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

أوضاع العمل تواصل تراجعها خلال شهر مارس

النتائج الأساسية:

- تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدلات حادة
- مزيد من التراجع في التوظيف
- تضخم إجمالي تكاليف إجمالي مستلزمات الإنتاج يتسارع مسجلاً رقماً قياسياً

أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة مزيدًا من التراجع في الإنتاج والطلبات الجديدة لدى القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط، مع تراجع الأعمال الجديدة بأقوى معدل لها منذ القراءة المسجلة في شهر ديسمبر. وكانت النتيجة وراء تراجع الإنتاج والأعمال الجديدة هي تراجع في مستويات التوظيف. في الوقت ذاته، تسارع تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج مسجلاً رقمًا قياسيًا.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (PMI™). تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

وقد أظهر مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي مزيدًا من التدهور في إجمالي أوضاع العمل لدى شركات القطاع الخاص المصري غير المنتجة للنفط وذلك بتراجعه من 46.0 نقطة في فبراير إلى 44.8 نقطة في مارس. وبذلك تكون أوضاع العمل قد شهدت تراجعًا للشهر السادس على التوالي. وكان معدل التراجع هو ثاني أسرع معدل على مدار تاريخ الدراسة.

واجهت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط مزيدًا من التراجع في الإنتاج والطلبات الجديدة خلال شهر مارس، حيث جاء ذلك مدفوعًا بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وكان معدل التراجع قويًا، كما ارتفع عما كان عليه في فترة الدراسة السابقة. وتراجعت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج، وإن كان ذلك بأبطأ وتيرة خلال الشهور الأربعة الأخيرة.

شهد مستوى الأعمال المعلقة زيادة للشهر الثالث على التوالي، ولكن كان هذا هامشيًا فقط. وأشار غالبية المشاركين في الدراسة إلى عدم تغيير مستويات الأعمال المعلقة عما كان عليه في شهر فبراير. في الوقت ذاته، استمر تراجع أداء الموردين. طبقًا للأدلة المتوافرة، كانت زيادة متوسط طول المهل الزمنية مدفوعة بزيادة رغبة الموردين في التسديد النقدي.

أشارت بيانات شهر مارس إلى زيادة فقدان الوظائف لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط، وقد ربطت الشركات ذلك بشكل عام بتراجع العمل. وبذلك تكون أعداد القوى العاملة قد شهدت تراجعًا للشهر الحادي عشر على التوالي.

شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة حادة في شهر مارس، وقد تسارع معدل تضخم التكاليف ليسجل أعلى قراءة له على مدار الدراسة. تم ربط الجانب الأكبر من زيادة التكاليف بزيادة متوسط أسعار الشراء، حيث أبلغ 55% من أعضاء اللجنة عن زيادة التكاليف. كانت زيادة أسعار المواد الخام وارتفاع أسعار صرف الدولار هي الدوافع الرئيسية للزيادة الأخيرة. كما شهد متوسط تكاليف التوظيف زيادة طفيفة فقط خلال فترة الدراسة الأخيرة. واستجابة لزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج، قامت شركات القطاع الخاص المصري غير المنتجة للنفط بزيادة أسعار المنتجات. كما شهد معدل تضخم الأسعار تحررًا عما كان عليه في شهر فبراير، ولكنه ظل أعلى من المتوسط العام للدراسة.

استمرت أنشطة الشراء في التراجع خلال شهر مارس، حيث أبلغ 22% من الشركات عن تراجع في حجم المشتريات. كانت هناك بعض الإشارات إلى أن التراجع كان ناجمًا عن تراجع الأعمال. تراجع أيضًا مخزون المشتريات، وقد ربط أعضاء اللجنة ذلك بالاعتماد على المخزون الحالي.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية (PMI™)

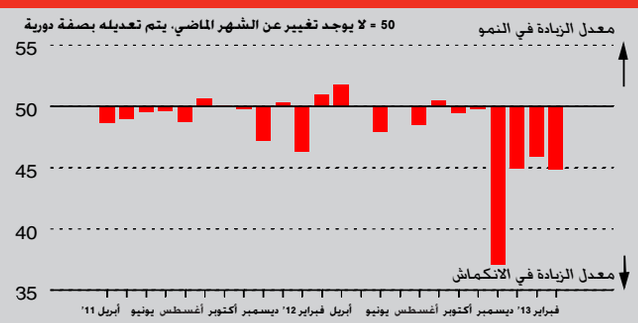

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) جمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص المصري. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *PMI™* و*Purchasing Managers' Index™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

markit™

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

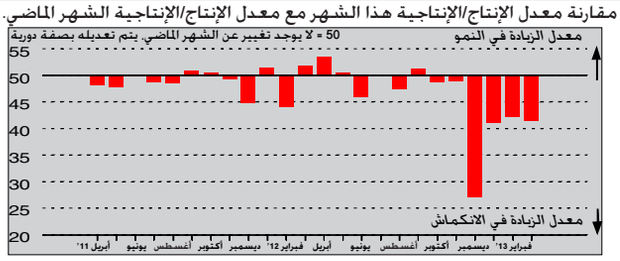

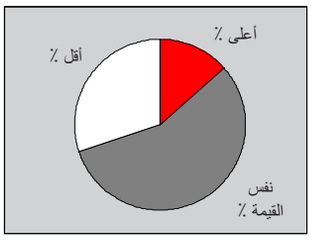

أبلغت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط عن تراجع حاد في الإنتاج خلال شهر مارس. حيث سجل مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دوريًا دون المستوى المحايد 50.0 نقطة الذي يفصل النمو عن التراجع وذلك للشهر السادس على التوالي. كما أشار حوالي 30% من أعضاء اللجنة إلى وجود تراجع في الإنتاج وقد تم ربط ذلك بشكل جزئي باستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالبلد.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

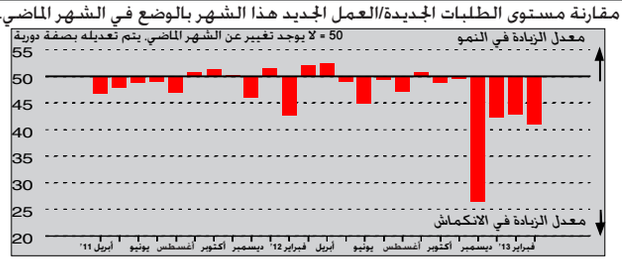

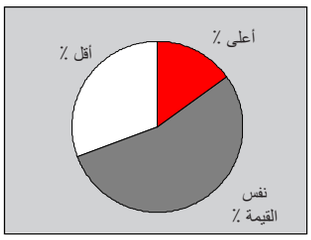

استمر حجم الطلبات الواردة في التراجع لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط خلال فترة الدراسة الأخيرة. وكان معدل التراجع حادًا. وكان الأسرع منذ القراءة المسجلة في ديسمبر 2012. وقد تمت الإشارة إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة في البلاد قد ساهمت في التراجع الأخير في حجم الطلبات الجديدة.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

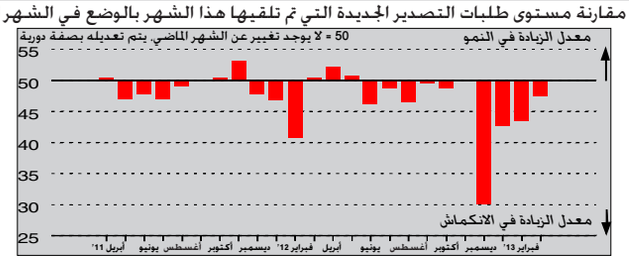

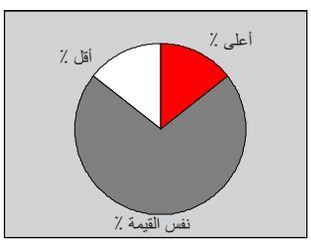

بعد تعديل نتيجة المتغيرات الموسمية، استمرت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في التراجع خلال شهر مارس. وحيث تراجع معدل التراجع عما كان عليه في شهر فبراير. وقد أظهرت القراءة الأخيرة التراجع في طلبات التصدير للشهر الرابع على التوالي. أشارت الأدلة المتوافرة إلى أن أسعار الصرف غير المواتية وتدهور الأوضاع السياسية كانت أهم العوامل خلف التراجع الأخير.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

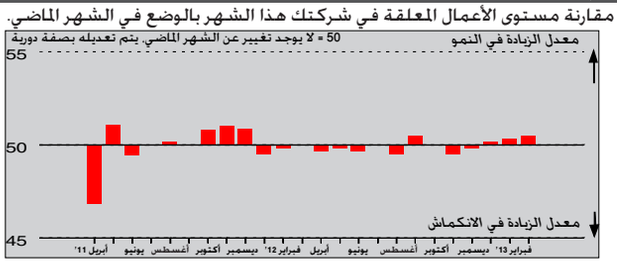

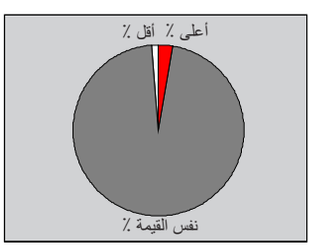

أشارت بيانات شهر مارس إلى زيادة طفيفة في الأعمال المعلقة لدى القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط. حيث شهدت الأعمال المتراكمة زيادة للشهر الثالث على التوالي. ولكن معدل التراكم كان هامشيًا فقط. وقد أبلغ 3% فقط من أعضاء اللجنة زيادة في حجم الأعمال المعلقة. في حين أبلغت الغالبية عن عدم تغير مستوى الأعمال الجارية عما كان عليه في شهر فبراير.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

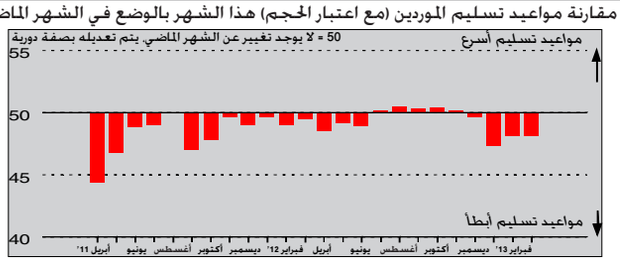

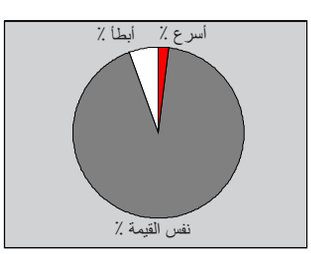

ارتفع متوسط المهل الزمنية المستغرقة في التسليم لدى القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط للشهر الرابع على التوالي خلال شهر مارس. ولم يشهد معدل تدهور مواعيد التسليم تغييرًا عما كان عليه في شهر فبراير. وجاء أسرع من متوسط الدراسة العام. طبقًا للأدلة المتوافرة، كانت زيادة متوسط طول المهل الزمنية مدفوعة بزيادة رغبة الموردين في التسديد النقدي.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

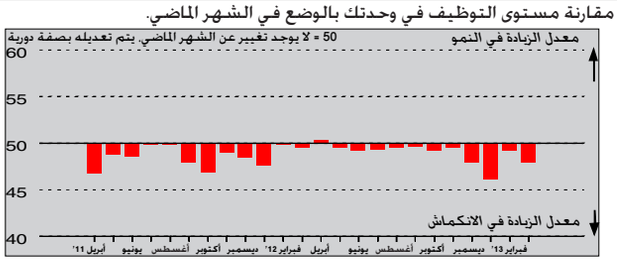

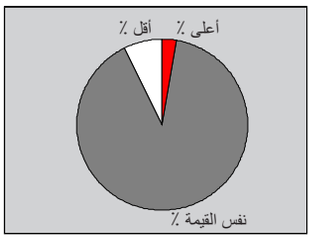

كما هو الوضع في أغلب تاريخ الدراسة، تراجعت مستويات التوظيف لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في شهر مارس. وجاء معدل فقد الوظائف أعلى مما كان عليه في شهر فبراير وظل أعلى من المتوسط العام للدراسة. وأشار حوالي 7% من أعضاء اللجنة إلى تراجع أعداد القوى العاملة وربطوا ذلك بشكل عام بتراجع العمل.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

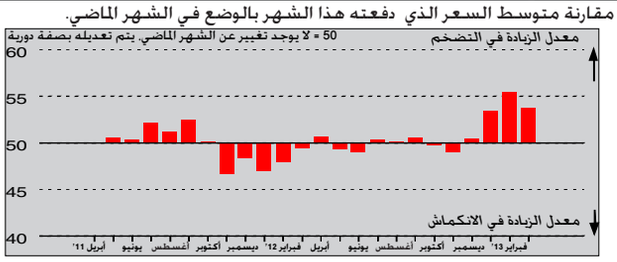

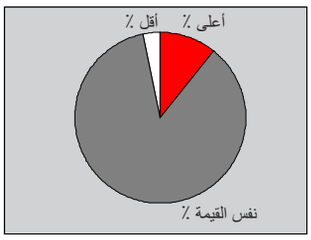

شهدت أسعار المنتجات التي حددها شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة. حيث تحرر معدل التضخم عما كان عليه في شهر فبراير، ولكنه ظل قويًا في سياق الإطار التاريخي للدراسة. وتمت الإشارة إلى زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج على أنها السبب الرئيسي خلف الزيادة الأخيرة في أسعار المنتجات.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

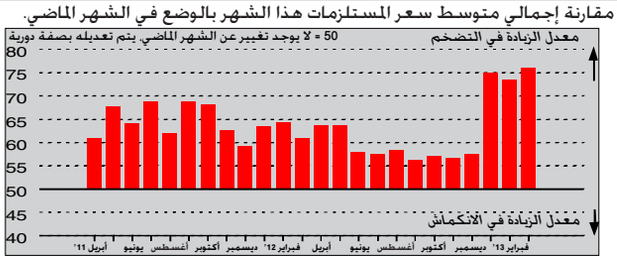

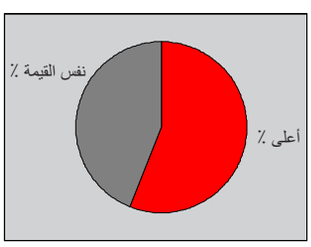

سجل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر مارس. وكان معدل التضخم قويًا. وتسارع منذ شهر فبراير ليسجل أعلى مستوى له منذ بدء الدراسة في أبريل 2011. وقد سجل 56% من المشاركين في الدراسة ارتفاعًا في الأسعار. في حين سجلت النسبة المتبقية عدم وجود تغيير في تكاليف مستلزمات الإنتاج عما كانت عليه في الشهر السابق.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

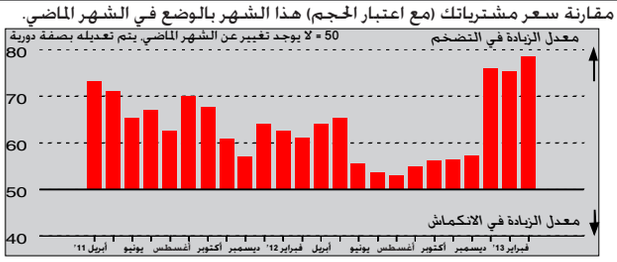

استمر متوسط أسعار الشراء لدى القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط في الزيادة خلال شهر مارس. حيث ظل معدل تضخم أسعار الشراء قويًا. وكان الأقوى على مدار تاريخ الدراسة، مع إبلاغ 55% تحديدًا من أعضاء اللجنة عن زيادة في التكاليف. وطبقًا للأدلة المتوافرة، كان ارتفاع سعر الدولار وزيادة أسعار المواد الخام هما السببان الرئيسيان للزيادة الأخيرة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

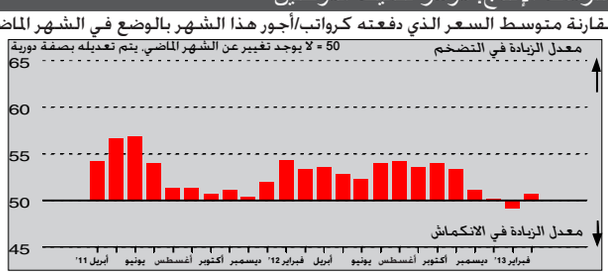

بعد التراجع خلال شهر فبراير، أبلغت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط عن زيادة في متوسط الأجور خلال شهر مارس. كانت زيادة الأجور هامشية فقط، حيث سجل حوالي 95% من الشركات عن عدم تغير تكاليف التوظيف عما كانت عليه في فترة الدراسة السابقة. وحيث تم الإبلاغ عن زيادة، ربط بعض أعضاء اللجنة هذا بدفع الحوافز.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

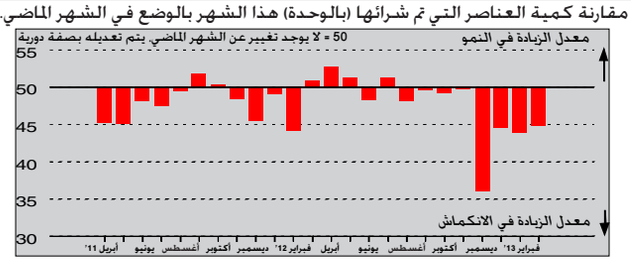

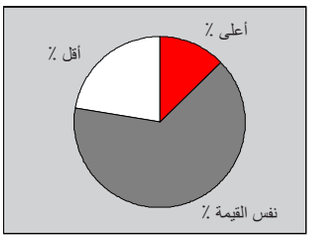

تم الإبلاغ عن تراجع حجم نشاط الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط خلال شهر مارس. حيث تراجع الشراء للشهر الثامن على التوالي. وظل معدل التراجع قويًا. وأشار حوالي 22% من المشاركين إلى تراجع مستويات المشتريات من مستلزمات الإنتاج. في حين أبلغ 13% عن وجود زيادة. كان تراجع حجم العمل هو المحرك الرئيسي للقراءة الأخيرة.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

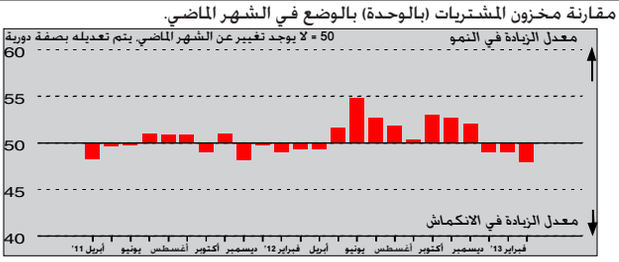

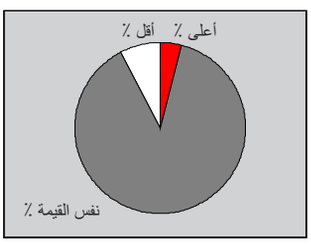

أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة تراجع مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج لدى القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط. تراجع مخزون المشتريات للشهر الثالث على التوالي. وجاء ذلك بمعدل أقوى مما كان عليه في شهر فبراير. وحيث تم الإبلاغ عن تراجع مخزون مستلزمات الإنتاج. ربط أعضاء اللجنة هذا بشكل رئيسي باستخدام المخزون الحالي.

مؤشرات PMI™ الدولية

المؤشر المركب للسوق الصينية

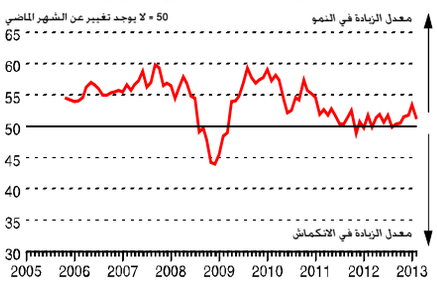

المصدر: Markit, HSBC.

أظهرت بيانات مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) المركب لمجموعة HSBC في الصين توسعًا آخرًا في نشاط العمل خلال شهر فبراير. وبهذا يكون الإنتاج على المستوى المركب قد شهد زيادة للشهر السادس على التوالي. وعلى الرغم من ذلك، فقد تراجع معدل التوسع عما كان عليه في شهر يناير وكان معتدلاً بشكل عام. سجل مؤشر الإنتاج المركب لمجموعة HSBC في الصين 51.4 نقطة في شهر فبراير، متراجعًا عن قراءة شهر يناير 53.5 نقطة والتي كانت أعلى قراءة على مدار عامين.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

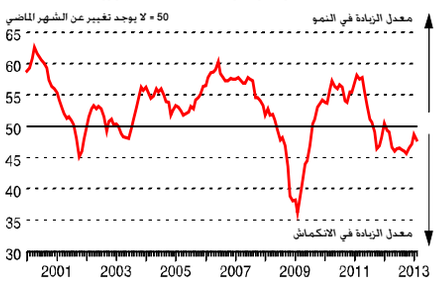

المصدر: Markit.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) المركب لمنطقة اليورو 47.9 نقطة في شهر فبراير، بانخفاض عن قراءة شهر فبراير 48.6 نقطة وأظهر قوة التراجع في نشاط العمل، مقارنة باتجاه التحرر الذي كان واضحًا خلال الشهور الثلاثة وصولاً إلى شهر يناير. وعلى الرغم من ذلك، ظل معدل التراجع أقل حده من المسجل خلال الشهور التسع السابقة وصولاً إلى شهر يناير.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

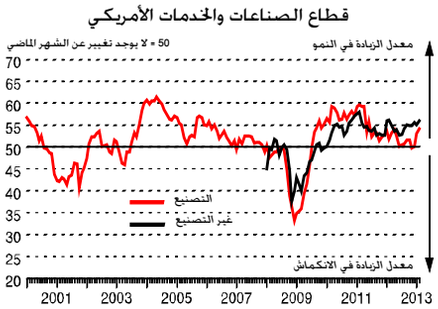

المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

أظهرت أحدث البيانات من معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع تراجعًا في الأوضاع التشغيلية في قطاع الصناعات خلال شهر فبراير، مع تسجيل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) المعني 54.2 نقطة، بارتفاع عن قراءة شهر يناير 53.1 نقطة. تم الإبلاغ عن نمو في القطاع غير الصناعي، تسجيل المؤشر الرئيسي أعلى قراءة في 12 شهر مسجلاً 56.0 نقطة، بزيادة عن القراءة المسجلة خلال فترة الدراسة السابقة والتي توقفت عند 55.2.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و (*PMI™*) علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

 All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited